الأمم المتحدة

الجمعية العامة
الدورة الثامنة والأربعون

الوثائق الرسمية

الجلسة العامة ٢٢
المعقودة يوم الجمعة
٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣
الساعة ٩/٣٠

نيويورك

الرئيس: السيد إنسانالي (غيانا)

ثم : السيد خرازي (جمهورية إيران الإسلامية)، نائب الرئيس

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٠

البند ٣٨ من جدول الأعمال

القضاء على الفصل العنصري وإقامة جنوب افريقيا متحدة وديمقراطية وغير عنصرية

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): فيما يتصل بهذا البند، معروض على الجمعية العامة مشروع قرار صدر بوصفه الوثيقة A/48/L.2، وعنوانه "رفع الجزاءات المفروضة على جنوب افريقيا".

أعطي الكلمة لرئيس اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري، السيد ابراهيم غمباري، لتولي عرض مشروع القرار ذلك.

السيد غمباري (نيجيريا)، رئيس اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري، (ترجمة شفوية عن الانكليزية): لقد تشرفت في ٢٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣ بأن أرحب في هذه القاعة برئيس المؤتمر الوطني الافريقي لجنوب افريقيا، السيد نيلسون مانديلا، الذي ألقى خطابا أمام اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري بشأن موضوع يحظى بأكبر قدر من الأهمية بالنسبة لشعب جنوب افريقيا والمجتمع الدولي ككل. وقد أشاد، وهو يعرض التطورات المشجعة الأخيرة في عملية السلم الجنوب افريقية، بدعم المجتمع الدولي الذي أدى بجنوب افريقيا إلى نقطة عندها يتجسد الآن الانتقال إلى الديمقراطية في قانون البلد. وقد قال إن المجتمع الدولي ينبغي أن يضع الآن الأساس لوقف التدهور الاقتصادي إلى كارثة اقتصادية واجتماعية في جنوب افريقيا باعتبار ذلك أحد مقتضيات ضمان نجاح التحول الديمقراطي.

وبالتالي دعا المجتمع الدولي إلى رفع جميع الجزاءات الاقتصادية ضد جنوب افريقيا ردا على أوجه التقدم التاريخي المحقق صوب الديمقراطية، لتعزيز قوى التغيير الديمقراطي وللمساعدة على تهيئة الظروف اللازمة للاستقرار والتقدم الاجتماعي.

وإن المجتمع الدولي، إذ يأخذ هذه التطورات في الاعتبار ومراعاة لاعتقاد مجموعة كبيرة من شعب جنوب افريقيا بأنه قد أحرز تقدم كاف في عملية انتقاله إلى الديمقراطية مما يستوجب رفع الجزاءات الاقتصادية، لا يمكنه إلا أن يسلم بهذه الحقيقة وأن يتصرف وفقا لرغبات شعب جنوب افريقيا، رغم أنه يعترف بوجود خلافات بين حركتي التحرير، المؤتمر الوطني الافريقي ومؤتمر الوحدويين الافريقيين لآزانيا، بشأن توقيت رفع الجزاءات.

وفي اجتماع وزاري طارئ للجنة المخصصة للجنوب الافريقي التابعة لمنظمة الوحدة الافريقية، الذي انعقد هنا في نيويورك، في ٢٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣، ووفق على نداء برفع الجزاءات الاقتصادية، بالنيابة

هذا المحضر قابل للتصويب .
ترسل التصويبات موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشر هذا المحضر إلى Chief of the Verbatim Reporting Section, Room C-178، مع مراعاة إدخالها على نسخة من المحضر.
وستصدر التصويبات بعد نهاية الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

Distr. GENERAL

A/48/PV.22
4 November 1993

ARABIC

93-86799(A)

عن منظمة الوحدة الافريقية. وقد طلب من الدول الافريقية، والمجتمع الدولي ككل والأمم المتحدة بصفة خاصة أن ترد بإيجابية على ذلك النداء. وبالتالي، لقد ناقشت المسألة مع أعضاء آخرين في اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري وأجريت مشاورات مكثفة مع كثير من الدول الأعضاء الأخرى والأطراف المعنية داخل الأمم المتحدة.

وبينما أيدت اللجنة المخصصة بالتحديد رفع جميع الجزاءات الاقتصادية، قبلت إبقاء الجزاءات التي تتصل بحظر الأسلحة والمواد النووية والتي فرضها مجلس الأمن. وفيما يتعلق بحظر النفط، رأت أن هذا لا ينبغي رفعه إلا بعد تشكيل المجلس التنفيذي الانتقالي وبدء أعماله.

وفي هذا السياق أود أن أتولى عرض مشروع القرار A/48/L.2 المعنون "رفع الجزاءات المفروضة على جنوب افريقيا". وبينما تذكرنا الفقرة الأولى من الديباجة بأن نضع في الاعتبار أهداف الإعلان المتعلق بالفصل العنصري ونتائجه المدمرة في الجنوب الافريقي، المعتمد بتوافق الآراء في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩، فإن الفقرة الثانية من الديباجة تلاحظ أن الانتقال إلى الديمقراطية مجسد الآن في قانون جنوب افريقيا.

وفي الفقرة ١ من المنطوق تقرر الجمعية العامة أن يتوقف من تاريخ اتخاذ هذا القرار سريان جميع ما اتخذته الجمعية العامة من أحكام متعلقة بتدابير الحظر أو القيود المفروضة على العلاقات الاقتصادية مع جنوب افريقيا ومواطنيها. وتطلب من الدول كافة أن تتخذ التدابير الواجبة في نطاق اختصاصها لرفع القيود وتدابير الحظر التي فرضتها تنفيذا للقرارات والمقررات السابقة للجمعية العامة بهذا الشأن.

وفي الفقرة ٢ من المنطوق تقرر الجمعية العامة أيضا أن يتوقف ابتداء من التاريخ الذي يبدأ فيه المجلس التنفيذي الانتقالي أعماله سريان جميع ما اتخذته من أحكام متعلقة بفرض الحظر على توريد النفط والمنتجات النفطية إلى جنوب افريقيا وعلى الاستثمار في الصناعة النفطية هناك. وتطلب إلى الدول كافة أيضا أن تتخذ التدابير الواجبة في نطاق اختصاصها لرفع أي قيود أو تدابير حظر.

وكما قلت سابقا لقد سبق تقديم مشروع القرار هذا إجراء مشاورات مكثفة مع أعضاء مختلف المجموعات الإقليمية. وتشجعني هذه المشاورات على الأمل في اعتماد مشروع القرار دون مناقشة ودون تصويت. إن الجمعية العامة باعتمادها مشروع القرار هذا بتوافق الآراء، سترسل إشارة قوية جدا إلى الشعب في جنوب افريقيا بأن المجتمع الدولي، والأمم المتحدة بصفة خاصة، مستعد للمساعدة في التعمير الاقتصادي لبلده ولضمان أن تبدأ جنوب افريقيا الجديدة وجودها دون التعرض لآثار القيود المفروضة على جنوب افريقيا القديمة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أفهم أن المشاورات الواسعة النطاق داخل وبين المجموعات الإقليمية قد جرت وأنه نتيجة لذلك يحظى نص مشروع القرار A/48/L.2 بتوافق آراء. وقد اتفق علاوة على ذلك على عدم إجراء مناقشة للبند في هذه المرحلة. وأود أن أوضح أن مسألة الفصل العنصري ستناقش في جلسة عامة في تاريخ لاحق خلال هذه الدورة؛ وفي ذلك الوقت ستتاح الفرصة للأعضاء للدخول في مناقشة ذلك القرار الأهم، التاريخي حقا.

تبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/48/L.2. هل لي أن أعتبر أن الجمعية تقرر اعتماده بتوافق الآراء؟

اعتمد مشروع القرار A/48/L.2 (القرار ١/٤٨).

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): بهذا نكون قد اختتمنا هذه المرحلة من نظرنا في البند ٣٨ من جدول الأعمال.

البند ٨ من جدول الأعمال (تابع)

إقرار جدول الأعمال وتنظيم الأعمال: التقرير الثالث للمكتب (A/48/250/Add.2)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): عقب المقرر المهم جدا الذي اتخذته الجمعية العامة توا، استرعي الآن انتباه الممثلين إلى التقرير الثالث للمكتب المتعلق بثلاثة طلبات تقدم بها الأمين العام من أجل إدراج بنود إضافية في جدول الأعمال.

أولا، في الفقرة ١ (أ) من التقرير، يوصي المكتب بأن يدرج في جدول أعمال الدورة الحالية بند إضافي بعنوان "تمويل بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في أوغندا - رواندا".

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تقرر أن تدرج هذا البند في جدول أعمالها؟

تقرر ذلك.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): **في الفقرة ١ (ب) من التقرير، يوصي المكتب أيضا بأن يحال هذا البند إلى اللجنة الخامسة.**

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة توافق على هذه التوصية؟

تقرر ذلك.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): **أود، بعد ذلك، أن أسترعي انتباه الممثلين إلى الفقرة ٢ (أ) من التقرير** (A/48/250/Add.2).

يوصي المكتب بأن يدرج في جدول أعمال الدورة الحالية بند إضافي بعنوان "تمويل بعثة الأمم المتحدة في هايتي".

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تقرر أن تدرج هذا البند الإضافي في جدول أعمالها؟

تقرر ذلك.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): **في الفقرة ٢ (ب) من التقرير، يوصي المكتب أيضا بأن يحال البند إلى اللجنة الخامسة.**

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تعتمد هذه التوصية؟

تقرر ذلك.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): **أود بعد ذلك أن أسترعي انتباه الممثلين إلى الفقرة ٣ (أ) من التقرير** (A/48/250/Add.2).

يوصي المكتب بأن يدرج في جدول أعمال الدورة الحالية بند إضافي بعنوان "تمويل بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا".

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تقرر أن تدرج هذا البند في جدول أعمالها؟

تقرر ذلك.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): **في الفقرة ٣ (ب) من التقرير، يوصي المكتب أيضا بأن يحال البند إلى اللجنة الخامسة.**

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تعتمد هذه التوصية.

تقرر ذلك.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): **سيبلغ رئيس اللجنة الخامسة بالقرارات التي اتخذناها توا.**

البند ٩ من جدول الأعمال (تابع)

المناقشة العامة

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): **تستمع الجمعية العامة الآن إلى خطاب رئيس وزراء جمهورية تشاد.**

اصطحب السيد فيديل مونغار، رئيس وزراء جمهورية تشاد إلى المنصة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): **يسعدني بالغ السعادة أن أرحب برئيس وزراء جمهورية تشاد، معالي السيد فيديل مونغار، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.**

السيد مونغار (تشاد) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): **يشرفني ويسعدني معا أن أتقدم إلى الممثلين بتحيات شعب تشاد الحارة، وأن أعرب عن تمنياته الصادقة من أجل السلم.**

وقبل أن أنتقل إلى الأعضاء الرسالة التي بعثت بها الحكومة الانتقالية في جمهورية تشاد، أود أن أتقدم إليكم، سيدي، بتهاني وفد بلدي على انتخابكم رئيسا للجمعية العامة في دورتها الثامنة والأربعين. وإنني أؤكد لكم أنكم أثناء توليكم هذه المهمة الصعبة، ستحظون بالتعاون الحاضر والكامل من وفد بلدي.

وأود أيضا أن أعرب لسلفكم، السيد ستويان غانيف، عن امتناننا لما أظهره من تفان أثناء توليه أعمال الجمعية العامة في دورتها السابعة والأربعين.

ونتوجه بالشكر أيضا إلى أميننا العام النشيط، السيد بطرس بطرس غالي، على الجهود المتواصلة والجديرة بالثناء والدؤوبة التي يبذلها من أجل قضية السلم والتنمية في جميع أنحاء العالم.

ويسعدني أيضا أن أرحب بوفود الجمهورية التشيكية، وسلوفاكيا، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، وارتيريا، وإمارة أندورا، وإمارة موناكو.

تبدأ الدورة الثامنة والأربعون للجمعية العامة في وقت تبزغ فيه آمال مشرقة في السلم في مناطق معينة، على الرغم من استمرار تسبب الحرب بمعاناة يعجز عنها الوصف في أماكن أخرى. إن البؤس يتزايد في جميع أنحاء العالم، والفجوة بين الأغنى والأفقر مستمرة في الاتساع. ونظرا لهذه المشاكل، فإن الأمم المتحدة تطالب على نحو متزايد بتقديم المساعدة، الأمر الذي يضعف من قدرتها على الاستجابة والتدخل.

والعمل المتضافر من جانب أصحاب النوايا الحسنة الذين يحيون السلم والحرية ويعملون من أجل التخفيف من حدة الفقر والبؤس، ومن أجل تعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان، من شأنه أن يساعد على الحد من عدد طلبات المساعدة التي توجه الآن إلى هذه المنظمة.

وفي هذا الإطار، بدأت تشاد في عام ١٩٩٠ تسلك الطريق المؤدي إلى الديمقراطية. ولقد تم هذا الاختيار المتعمد على ضوء التاريخ الحديث لبلدنا وتطلعات شعبنا العميقة إلى السلم والرخاء الاجتماعي. وفي هذا الصدد، فإن المؤتمر الوطني السيادي الذي انعقد في الفترة من ١٥ كانون الثاني/يناير إلى ٧ نيسان/أبريل ١٩٩٣، وجمع بين قرابة ١ ٠٠٠ موفد من جميع المناطق وجميع الطبقات الاجتماعية في البلد، أتاح لنا أن نرسي الأسس لإنشاء مؤسسات ديمقراطية مستقرة، وكفالة السلم الدائم والإدارة الجيدة لشؤون البلد. وقد قام هذا المؤتمر الوطني، الذي بعث الآمال العريضة في قلوب مواطني تشاد، باتخاذ الخطوات التالية تنفيذا للدستور الانتقالي: تثبيت رئيس الجمهورية الضامن للسيادة الوطنية في منصبه؛ تولي رئيس الوزراء، الذي هو رئيس الحكومة المنتخب، مسؤولية تنفيذ برنامج العمل؛ تولي المجلس الأعلى للفترة الانتقالية، وهو الهيئة التشريعية المنتخبة، مسؤولية أعمال المتابعة فيما يتعلق بتنفيذ برنامج العمل، وتوليه وظيفة التحكيم في حال حدوث أية منازعات خلال الفترة الانتقالية.

إن المجلس الوطني كان يرمي، من خلال إعادة الهيكلة هذه، إلى إعطاء وجهة جديدة للحياة العامة في تشاد، وتوفير إدارة تعمل بوضوح في الشؤون العامة، وحرية كاملة للصحافة، واحترام عميق لحقوق الإنسان. وهذه المستلزمات التي لا غنى عنها في أي نظام ديمقراطي هي من بين الشواغل الرئيسية للموفدين. والآن، سيتولى المجلس الأعلى للاتصالات واللجنة الوطنية المعنية بحقوق الإنسان اللذين سيتم إنشاؤهما قريبا، ضمان حرية الصحافة والحقوق الإساسية للمواطنين.

لقد حان الوقت لجميع المشاركين في المؤتمر الوطني، وكذلك لجميع أفراد شعب تشاد، لأن يصنعوا السلم وأن يسعوا إلى إيجاد حلول جديدة لمشاكل البلد، كي يتسنى تحقيق مصالحة وطنية حقيقية بين جميع أبناء تشاد. والحكومة الانتقالية التي أحظى بشرف رئاستها، تبذل جهودا دائبة من أجل تحقيق هذه الأهداف. وهكذا، فإنها تحاول تهيئة الظروف اللازمة لبناء الثقة في نفوس الشعب حيال مستقبل بلده.

إن عملية إعادة تشكيل جيش تشاد الوطني الجارية الآن، ستفسح المجال في نهاية المطاف لضبط الانفاق العام على نحو أفضل، وستمكن من توجيه موارد البلد المحدودة نحو القطاعات الأكثر إنتاجا. كما أنه لا يمكن تولي أية عملية تحول إلى الديمقراطية وجعل هذه الديمقراطية راسخة دون توفير خدمات الأمن القادرة على كفالة الاحترام لسلامة البلد الإقليمية. وقبل كل شيء، هناك حاجة إلى وجود جيش نظامي يحترم دستور الجمهورية.

إن حكومتي تفتقر الى الوسائل المالية وغيرها من الوسائل المادية للنجاح في هذا التحويل لجيش تشاد الوطني. فنحن أولا وقبل كل شيء بحاجة الى تشجيع عناصر الجيش من البداية بتمويل المشاريع لإعادة التحويل العسكري وللإندماج من جديد في الحياة المدنية. وفي ذلك الصدد نشكر الجمهورية الفرنسية شكرا حارا على مساعدتها لنا عبر السنوات الثلاث الماضية. وأود كذلك أن أجدد مناشدتنا لجميع البلدان الراغبة في أن تتحول تشاد تحولا حقيقيا أن تساعدنا بكل المساعدة الممكنة في هذه المهمة الصعبة.

وفيما يتجاوز مسألة نجاح عملية التسريح هناك مسألة مستقبل الديمقراطية في تشاد. فديمقراطيتنا لن تتمكن من أن تواجه فترة طويلة من الزمن الضغوط العديدة الناجمة عن جميع المشاكل المختلفة التي تحيق ببلدنا.

ولذا تعمل بلادي بلا كلل لإبرام اتفاقات المصالحة مع ما تبقى من المنظمات السياسية العسكرية المعارضة. وحكومتي تعد مبادرات في مجال حقوق الانسان وتشجع حرية الصحافة وتنشىء أحزابا سياسية ومنظمات مدنية. وبالرغم من ذلك التقدم، لا تزال حالات انتهاكات لحقوق الانسان قائمة في بلادي. وهذا يثبت،

إن كان هناك حاجة الى ذلك، أن تغيير طرق التفكير يستغرق وقتا طويلا، مهما كانت عليه الإرادة الواضحة لأعلى السلطات الوطنية.

ليس هناك إفتقار الى العقبات أمام أي ديمقراطية فتية. وكما يقال ليست الديمقراطية والفقر والخوف تتجاور جوارا طيبا. وفي الدورة السابعة والأربعين للجمعية العامة استرعى وفدي الانتباه الى الحالة الاقتصادية المزعزة السائدة في بلادي. فالى جانب المشاكل المتصلة بهطول الأمطار غير المنتظم فوق أراضينا وبتهديد الجراد وبالتقلبات في الحالة الاقتصادية العالمية، يتعرض اقتصادنا لصعوبات متصلة بسوء الإدارة. إن موارد الدولة غير كافية لدفع المرتبات والنفقات العسكرية المتزايدة. ولا يوجد ضمان بأننا سنتمكن من تحمل تكلفة المواد وإسهامات الدولة للإستثمار في المشاريع ذات الأولوية المتصلة بالهياكل الأساسية والصحة والتعليم.

إن الاختلالات الأساسية التي تتسم بها الإدارة المالية في تشاد - والتي تفسر استمرار تفكك النسيج الاجتماعي لبلدنا - تجسد تلك القائمة في اقتصادات افريقيا الوسطى الأخرى التي يشملها اتحاد افريقيا الوسطى الجمركي والاقتصادي. لقد حققت هذه البلدان نموا ملحوظا في عام ١٩٨٥، ولكنها منذ ذلك الحين في أزمة لم يسبق لها مثيل. وفي هذه الظروف، يؤيد بلدي، وهو الرئيس الحالي لمجلس رؤساء دول اتحاد افريقيا الوسطى الجمركي والاقتصادي، تأييدا تاما خطة التكيف دون الاقليمي والانتعاش الاقتصادي التي وضعها مصرف التنمية لدول افريقيا الوسطى، ويأمل أن يستفيد من قدر أكبر من تفهم المجتمع الدولي ودعمه. فهذا الدعم سيعطي حكومتنا أساسا متينا يمكنها بناء عليه، كما أعلنت عن رغبتها في أن تفعل ذلك، تنفيذ برنامج متواصل لتكييف الاقتصاد الكلي والإصلاح الهيكلي، بدعم من المانحين على المستويين الثنائي ومتعدد الأطراف.

ويمكننا فعلا القول إن الفحوى الرئيسية للإصلاحات ستكون في مجالات التمويل العام المحسن، واستئناف الأنشطة الانتاجية عن طريق تخفيض كلفة عناصر الانتاج، وترشيد الإدارة، وإزالة المتأخرات من ديون الدولة، وتشجيع القطاع الخاص الحسن الأداء، وتنفيذ التدابير النقدية والمالية والجمركية والمؤسسية الموضوعة ضمن الإطار دون الإقليمي لاتحاد افريقيا الوسطى الجمركي والاقتصادي والمنطقة الجمركية.

إن بلدي الذي عانى من ويلات الحرب لا يمكن أن يبقى غير مبال بالعديد من الصراعات التي تمزق عالم اليوم إربا، مزهقة أرواح الأبرياء في كل مكان. ونحن في افريقيا نشعر بالقلق إزاء تفاقم الحالة في الصومال وانغولا. وتأمل تشاد أن يساعد الموقف الحازم الذي اتخذته الأمم المتحدة إزاء هذين الصراعين في جعل الذين يتحملون القدر الأكبر من المسؤولية عن المآسي الحاصلة يحترمون الاتفاقات التي وقعوا عليها.

وفيما يتعلق بموزامبيق نتابع باهتمام عملية السلم الجارية في ذلك البلد، ونحث الطرفين على التعاون التام وتحقيق السلم بأسلوب غير معقد. ونرحب أيضا بعملية السلم التي بدأت في رواندا وليبريا وجنوب افريقيا، حيث ستؤدي المفاوضات المتعددة الأحزاب في الأشهر القادمة الى انتخابات عامة نأمل أن تكون حرة وواضحة.

وفي الشرق الأوسط، إن التوقيع على إعلان المبادئ الخاص بالحكم الذاتي الفلسطيني في غزة وأريحا والاعتراف المتبادل من قبل منظمة التحرير الفلسطينية ودولة اسرائيل يبعثان فينا الأمل بأن شعوب تلك المنطقة ستتمكن أخيرا من العيش في كنف السلم. إن الحوار والتعاون ينبغي أن يرشدا العلاقات المستقبلية فيما بين شعوب المنطقة.

وتشاد على اقتناع أنه لا يمكن استعادة السلم الى أوروبا الوسطى والشرقية إلا عن طريق الحوار؛ ونؤيد تماما الإجراء الذي اتخذه المجتمع الدولي لإيجاد تسوية عادلة وسلمية لجميع الصراعات المستعرة هناك.

إن الاقتصاد العالمي في الوقت الحاضر يتسم بأزمة هيكلية في البلدان المتقدمة النمو وبتنمية متزايدة التأخير في البلدان النامية، ولا سيما البلدان النامية في افريقيا. ويرحب بلدي بعقد المؤتمر الدولي المعني بالتنمية الافريقية الجاري الآن بناء على مبادرة من الحكومة اليابانية. ونأمل أن تكون نتائج هذا المؤتمر ايجابية بالنسبة لافريقيا. وبالنيابة عن حكومتي، أعرب عن الامتنان العميق لحكومة اليابان على مبادرتها.

ويأمل وفدي في أن تسهم إعادة الهيكلة والإنعاش للهيكل الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة في تعزيز قدرة الأمم المتحدة على التصرف.

ويكرر وفدي تأكيد اقتناعه القوي بأننا لن نتمكن من تذليل العقبات العديدة الماثلة أمام إقرار السلم والوئام فيما بين الشعوب إلا بالحوار والتعاون.

وبتلك الروح ناشد بلدي محكمة العدل الدولية أن تسوي نزاعه على الحدود مع الجماهيرية العربية

الليبية الاشتراكية الشعبية. ولقد التزم الطرفان باحترام الحكم.

وسيعرف الأعضاء، من ملاحظاتي أن بلدي يتخطى ليلا طويلا حالكا من الزعزعة والدكتاتورية وانتهاكات حقوق الانسان والنكسات الاقتصادية. وسيعرفون أيضا أن الكفاح البطولي الذي خاضه شعب تشاد قد أوصله الى طريق الديمقراطية، ونريد أن نمضي مهما كانت التكلفة على هذا الطريق. ويؤكد وفدي على ذلك تأكيدا قويا.

إن شعبي يرغب صادقا في تحقيق المنجزات المؤدية الى انتعاش كبير في حالته السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وقد اعتمد برنامجا طموحا للتغيير لم تتوفر لدينا الوسائل الكفيلة بتنفيذه التام في الأشهر الستة المتبقية من الفترة الانتقالية. وإذ يسعى المسؤولون في بلادي دونما كلل الى تنفيذه، فإنهم يعتزمون تركيز جميع جهودهم على أهداف حيوية معينة سأقوم الآن بتعدادها.

أولا، يجب أن نكفل الاحترام الثابت لحقوق الإنسان بكفالة أمن المواطنين؛ ويجب علينا كفالة حرية الاتصالات، الى جانب جميع الحريات الفردية وفوق كل شيء، احترام قيمة حياة الإنسان. ويجب علينا أن نمحي مفهوم الإفلات من العقوبة من نظامنا القضائي. وتحقيقا لهذه الغاية، ولكفالة سلامة مواطنينا عن طريق إعادة تنظيم رئيسي لقوات الشرطة، نطلب التأييد من المجتمع الدولي في إعداد الإجراء الذي سيتخذ وفي توفير الوسائل اللازمة للقيام بذلك.

والهدف الثاني لحكومة بلادي هو إجراء انتخابات حرة ونزيهة وديمقراطية.

إن الأزمة الاجتماعية التي وصفناها توا تخلق مشاكل معقدة لحكومة بلادي، وهي مشاكل لها آثار خطيرة وملحة. فلا يمكن حكم بلد إذا كان هناك ضغط مستمر من الشارع، ولا يمكن تركيز الجهود الفاصلة على تحقيق الانعاش الاقتصادي إذا لم توجد حكومة منتخبة على أساس برنامج يتضمن التدابير المفيدة اللازمة أو إذا لم تحظ بتأييد - أو على الأقل تفهم - الشعب فيما يتعلق بخطة اقتصادية واجتماعية. ولهذا، تنوي حكومتنا العمل على إعداد وإجراء انتخابات حرة ونزيهة وديمقراطية في الإطار الزمني المحدد في توصيات المؤتمر الوطني الأعلى. وسنحتاج هنا أيضا، بالدرجة الأولى، لدعم المجتمع الدولي.

وعلى هذا النغم، إذ صورت الطموح الأساسي لشعب بلادي، أترك هذه المنصة اليوم، بعد أن نقلت رسالة السلام من بلادي الى المجتمع الدولي. إن طموحنا الى التغير الديمقراطي، في رأيي، واقعي، وتحقيقه، في اعتقادي، حتمي. عاش السلم والحوار بين الشعوب!

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود بالنيابة عن الجمعية العامة أن أشكر رئيس وزراء جمهورية تشاد على البيان الهام الذي أدلى به توا.

اصطحب السيد فيديل مونغار، رئيس وزراء جمهورية تشاد، من المنصة.

البند ٩ من جدول الأعمال (تابع)

المناقشة العامة

السيد أويونو (الكاميرون) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): إذ أتوجه اليكم، سيدي الرئيس، بأحر تهانئ وفد الكاميرون على انتخابكم لرئاسة الجمعية العامة في الدورة الثامنة والأربعين فإنني لا أفعل ذلك لمجرد اتباع البروتوكول بل أفعل ذلك أيضا لرغبتي الصادقة في الإشادة بمناقبكم البارزة والترحيب بالاسهام الكبير الذي قدمته بلادكم، غيانا، في بناء عالم أكثر عدلا وأكثر اتحادا.

لقد اضطلع سلفكم، زميلنا السيد غانيف ممثل بلغاريا، بولايته بطريقة ممتازة. ونحن ممتنون له ونعرب له عن تقديرنا الكامل.

منذ فترة عامين يكرس أميننا العام، السيد بطرس بطرس غالي، طاقة غير اعتيادية لتسيير المنظمة، وهذه مهمة أصبحت صعبة بسبب زيادة عدد بعثات الأمم المتحدة، وتعقد التحديات التي تواجهها، والأزمة المالية الحادة التي تعيق تنفيذ أنشطته بنجاح. وتود الكاميرون أن تحييه على حكمته وأن تؤكد له دعمها.

لقد تعززت عالمية منظمتنا بقبول ست دول أعضاء جديدة. ويسرني أن أرحب بها في صفوفنا وأن اؤكد لها على استعداد الكاميرون لإقامة وتطوير علاقات التعاون والصداقة معها.

إن التغييرات الهامة وغير المتوقعة على نحو خاص التي وسمت نهاية هذا القرن تؤكد شعورنا بأنه يجب علينا ألا نيأس مطلقا من الجنس البشري وأنه يجب علينا، أيا كانت الظروف، أن نبقي إيماننا بمستقبل البشرية.

وفي الحقيقة، تعقد الدورة الثامنة والأربعين للجمعية العامة في وقت لا تزال فيه صورة المصافحة التاريخية بين رئيس الوزراء اسحاق رابين والرئيس ياسر عرفات ساطعة في أذهاننا، مصافحة أقرت الاعتراف المتبادل بين اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية ودشنت الاتفاق على الحكم الذاتي في غزة وأريحا. ولم يسبق قط أن كانت الظروف ملائمة بهذا القدر لإقامة سلم دائم في الشرق الأوسط.

لقد تبع هذا الحدث التاريخي، وهو ظاهرة من ظواهر العصر، اعتماد برلمان جنوب افريقيا، الذي لا يزال تكوينه مقتصرا على البيض والملونين، للاتفاق على إنشاء مجلس تنفيذي انتقالي، يعطي الأغلبية السوداء حق المشاركة في تسيير أمور البلاد لغرض انتخابات شهر نيسان/ابريل ١٩٩٤، التي ينبغي أن تكون بشيرا بقيام جنوب افريقيا موحدة وديمقراطية ولا عرقية.

ولا إنكار في أن هذين الحدثين الكبيرين ذوا أهمية استئنافية، وهما يدلان على مدى الجَيَشان الذي نشهده الآن في العالم.

واسمحوا لي، بالتالي، أن أحيي الشجاعة وبعد النظر اللذين أبدتهما الحكومة الاسرائيلية وقادة منظمة التحرير الفلسطينية. ولا شك في أن السلم في الشرق الأوسط الذي كان يبدو بعيد المنال أصبح في متناول اليد. وقد كانت الكاميرون تأمل دوما في ذلك، ولهذا فإننا سعداء لما أحرز من تقدم ونود أن نشيد بمختلف الأطراف التي أسهمت في تحقيق ذلك.

وفيما يتعلق بهذه الحالة، ألم يحن الوقت لتحديث وثائق المنظمة التي تعالج الحالة في الشرق الأوسط؟ إن الكاميرون تنوي أن تسهم في النظر في هذه المسألة حسبما تقتضيه الظروف. كما أن لهجة وأحكام القرارات المتصلة بجنوب افريقيا بحاجة الى توفيقها مع التغييرات الجارية في ذلك البلد.

لقد أيدت الكاميرون النداء الذي وجهه الرئيس نيلسون منديلا من على هذا المنبر برفع الجزاءات الاقتصادية المفروضة على جنوب افريقيا. إننا نحيي هذا الإبن البارز لافريقيا، وندرج في هذه التحية الرئيس دي كليرك، الذي نال موقفه الرحب إعجابنا.

إن التحول الديمقراطي في جنوب افريقيا هش وهو في نفس الوقت يبشر بالخير لكامل القارة الافريقية. وهو يتطلب تأييد المجتمع الدولي، الذي يجب أن يعمل لوضع نهاية للعنف وللأعمال المزعزعة للاستقرار التي تقوم بها القوى المعارضة للتغير في البلاد.

وللأسف، لا يمكن لهذا التحسن الكبير الذي طرأ على الحالتين في الشرق الأوسط وجنوب افريقيا أن يخفي التهديدات التي يتعرض لها السلم والأمن الدوليان من جراء استمرار الصراعات المسلحة الدائرة في مختلف أنحاء العالم والناجمة عن المزاعم العرقية وعودة مشاعر النزعة القومية والتعصب الديني والطمع في السلطة والفقر والتخلف.

ففي قلب أوروبا، تستمر حرب مرعبة في البلقان، وهي حرب أشد إرعابا لأن الإيديولوجية الكامنة وراءها إهانة لضمير الانسانية. وأن السخط الذي ولّدته في أرجاء العالم يتطلب إسكات الأسلحة لتمكين فضائل الحوار من أن تسود على منطق الاستفراد والغزو. كما أن هذه الحرب تضع قدرة المجتمع الدولي على الدفاع عن المبادئ والقيم الحضارية في عصرنا موضع الاختبار.

ومما يتعذر الدفاع عنه بالمثل أن يظل الناس الأبرياء في انغولا، الواقعون في حرب متزايدة الحمق، يتعرضون للذبح. ومن الواضح للجميع أنه لا يمكن فرض حل للمشكلة الانغولية بقوة السلاح. فالحل يكمن في التضافر والحوار والتفاوض. وبالتالي، نحث الأطراف المعنية على استغلال هذه الفرصة الأخيرة من أجل السلم التي يتيحها لهم التنفيذ الدقيق لاتفاقات ابيدجان والقرارات ذات الصلة الصادرة عن مجلس الأمن.

إن ضرورات السلم تلح أيضا على أخوتنا وأخواتنا الليبريين والصاماليين والمزامبيقيين الذين لهم تطلعات مشروعة في الاستقرار اللازم لإعادة بناء بلدانهم.

وفيما يتعلق بهايتي، فإذا كان للشرعية أن تنتصر لابد من عمل كل ما هو ممكن من أجل إنقاذ اتفاق جزيرة غفرنرز.

وفي الصحراء الغربية، فإننا لم نفقد الأمل في أن يتسنى، عقب المفاوضات الجارية حاليا، إزالة العقبات من الطريق المؤدي الى اجراء استفتاء بشأن وضع الاقليم في المستقبل.

وفي أجزاء أخرى من العالم حيث مازالت بؤر التوتر قائمة، يجب أن تتراجع روح المواجهة ليحل محلها السعي من أجل إيجاد حلول تفاوضية. وفي هذا السياق، ترحب الكاميرون بالاسهام الحاسم للأمم المتحدة في استعادة السلم في كمبوديا. وفي معرض تكريم

ذكرى جميع الذين ضحوا بحياتهم من أجل السلم في كمبوديا، أخص بالذكر النقيب ندي نشو ابراهامز من الفرقة الكاميرونية في فريق المراقبين العسكريين التابع للسلطة الانتقالية للأمم المتحدة في كمبوديا، الذي سقط في ساحة الشرف في بنوم بنه في ١٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣.

وأود كذلك أن أتوجه بالتهنئة الحارة لجلالة الملك نورودوم سيهانوك على عودته الى عرش كمبوديا. وإننا لعلى ثقة بأن مركزه السامي وصفاته البارزة وخبرته العريقة ستساعد في عودة بلاده الى طريق التقدم والوفاق بين أبنائها.

إن مواجهة تحديات السلم، لا تنطوي على إسكات أصوات المدافع فحسب، بل تنطوي أيضا على ضمان إعادة تعمير البلدان التي خربتها الحرب. وبالتالي، وإذ تتخذ تدابير لتسوية بعض الصراعات الاقليمية، فإننا نناشد تعبئة الموارد الضرورية لمواجهة احتياجات عملية إعادة تعمير البلدان الافريقية التي مزقتها النزاعات المسلحة، فضلا عن الوفاء بالاحتياجات الانسانية.

وهذا من شأنه أن يعزز استعداد رؤساء الدول الافريقية للاضطلاع بمسؤولية أكبر في منع الصراعات وفي إدارتها وتسويتها في منطقتهم. والآلية التي أنشئت لذلك الغرض في مؤتمر القمة التاسع والعشرين لمنظمة الوحدة الافريقية، تستحق دعم المجتمع الدولي، لأنها تتعلق بتنفيذ خطة السلام التي اعتمدها مجلس الأمن. علاوة على ذلك، فإن اعتماد معاهدة عدم الاعتداء الموقعة في ليبرفيل في أيلول/سبتمبر ١٩٩٣، بين الدول الـ ١١ الأعضاء في المجموعة الاقتصادية لدول افريقيا الوسطى هو جزء من هذا الاتجاه. وبما أن هذا الاتفاق أبرم في إطار اللجنة الاستشارية الدائمة للمسائل الأمنية في افريقيا الوسطى، التي أنشأها الأمين العام للأمم المتحدة، في العام الماضي فإنه يعد حلقة وصل أساسية في سلسلة تدابير بناء الثقة الهادفة الى اجراء تخفيض تدريجي للقوات المسلحة والميزانيات العسكرية لدول المنطقة دون الاقليمية. وبذلك تؤكد دولنا أنها مصممة على إنشاء منطقة سلم وأمن وتضامن. وبالتالي، يحق لنا أن نتوقع من المجتمع الدولي أن يواصل دعم هذه المبادرة التي ترعاها الأمم المتحدة.

وفي سياق أعم فإن التقدم الذي تحقق في مجال نزع السلاح وتحديد الأسلحة ينبغي أن يتواصل. وإننا ندعو القوى الكبرى الى مضاعفة جهودها لتسريع عملية نزع السلاح، وخصوصا في مجال الأسلحة النووية. وإبرام معاهدة لحظر التجارب النووية سيفي بتوقعات المجتمع الدولي، كما أن تمديد معاهدة عدم الانتشار الى أجل غير مسمى قد يساعد على طمأنة الدول غير الحائزة للأسلحة النووية. وفي هذا المضمار، نشيد بالحوار الذي تجريه الأطراف المعنية من أجل إيجاد حل تفاوضي للخلافات بين كوريا الشمالية من ناحية والوكالة الدولية للطاقة الذرية وحكومة الولايات المتحدة الأمريكية من ناحية أخرى.

أخيرا، فإن الإنشاء التدريجي لهياكل الأمانة التنفيذية للمنظمة، من أجل الرقابة على الأسلحة الكيميائية يعزز من اقتناعنا بأن نزع السلاح العام والكامل ليس مجرد حلم. إنه طموح البشرية المتوقد الذي يمكن تحقيقه إذا ما تم تركيز قدر أكبر من الإرادة السياسية من أجل تحقيق هذا الهدف.

وفي المؤتمر العالمي لحقوق الانسان الذي عقد مؤخرا في فيينا، وبفضل رؤيتنا المشتركة للقيم التي تكمن وراء تطلع البشرية المشترك الى التمتع الفعلي بحقوق الانسان، تحول النزاع المزمن حول وجود محتمل لتسلسل هرمي كالذي بين الحقوق المدنية والسياسية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الى مسألة عفا عليها الزمن. والآن وقد تكرست كل هذه الحقوق بوصفها حقوقا متكافلة لا تقبل التجزئة، أصبح لها جميعا هدف واحد لا غير: تعزيز الكرامة الانسانية وحمايتها بغض النظر عن اعتبارات العرق أو اللون أو الجنس أو الدين. والاعتراف بهذا الهدف أسهم بدوره في بعث فكرة عالمية حقوق الانسان، وأعطى هذه الحقوق القوة المعنوية والقانونية لحقيقة حتمية قاطعة لا يمكن الطعن بشرعيتها.

وهذا التطور يشجع حكومة الكاميرون، مع الزخم الذي وفره فخامة الرئيس بول بيا، على مواصلة تجديد الأطر الشرعية والمؤسسية من أجل تعزيز التمتع الفعلي بحقوق الانسان لمواطنينا. إن مسيرتنا الحاسمة باتجاه الديمقراطية يمكن قياسها بحرية التعبير التي لا تضاهى والتي تحفل بها وسائط إعلامنا الوطنية، وإزدهار الأحزاب السياسية، وحيوية المشاركة الشعبية في الحياة العامة، وإنشاء مجالات جديدة وشاسعة من أجل تطوير المبادرة الخاصة، بعد تقليص دور الدولة على نحو تدريجي.

إن اللجنة الوطنية لحقوق الانسان وحرياته، التي تعمل أنشطتها على تعزيز مصداقيتها، تساعد الى حد بعيد في توعية الرأي العام بأهمية حقوق الانسان، وتنبه سلطاتنا الى أي انتهاك محتمل. والحلقة التدريبية التي نظمها مؤخرا في ياوندي مركز الأمم المتحدة لحقوق الانسان، لأعضاء هذه اللجنة، تبرز دور التعاون

الدولي في تعزيز حقوق الانسان، وخصوصا في البلدان النامية.

وهذا التعاون يتطلب اتباع نهج جديد يحتم عكس الاتجاه الذي ينحو الى تحويل حقوق الانسان الى أدوات سياسية. لأن هذا الاتجاه كثيرا ما يؤدي الى وعي انتقائي بانتهاكات حقوق الانسان والتمييز في تطبيق العقوبات. ويتطلب التعاون كذلك نوعا جديدا من الشراكة، يسمح بالاستعاضة عن الحملة العنيفة والضجة الإعلامية المثارة حول حقوق الانسان بحوار هادئ وبناء بين مختلف الأطراف المسؤولة عن تعزيز حقوق الانسان وحمايتها - أي الدول والمؤسسات الوطنية والمنظمات غير الحكومية والمؤسسات متعددة الأطراف. وفي هذا السياق فإن المقترح الداعي الى انشاء منصب المفوض السامي لحقوق الانسان مقترح له مزاياه. وبالرغم من ذلك، فإنه يثير بعض الأسئلة التي تتطلب أهميتها النظر فيها بإمعان وتعمق.

إن الطابع العالمي لحقوق الانسان، الذي يتعين على الجميع احترامه من الآن فصاعدا، يتطلب إضفاء الطابع الديمقراطي على العلاقات الدولية. وقد يكون من غير الواقعي حصر ممارسة الديمقراطية داخل الحدود الوطنية، بينما تحفل العلاقات الاقتصادية الدولية بأوجه ظلم صارخة تشكل انتهاكات خطيرة للكرامة الانسانية.

ومن ضحايا هذه المظالم، افريقيا، التي اكتسبت، أكثر من أية منطقة أخرى نامية سمات القارة التي تسير على غير هدى. فهي تنوء تحت أعباء دين لا يطاق في ظل حالة تتفاقم باتجاه عام نحو سحب الاستثمارات، وهبوط في المساعدة الانمائية الرسمية، وتدهور مطرد في معدلات التبادل التجاري نتيجة الانهيار المستمر في أسعار السلع الأساسية.

في ظل هذه الظروف، هل من المقبول أن تستمر التدفقات المالية الصافية من البلدان الافريقية المعدمة الى البلدان الغنية؟ وكما أشرنا من قبل، فإن هذه الحالة لا يمكن النظر اليها من الناحية الاقتصادية وحدها، إنها مسألة أخلاقية تطال ضمير شركائنا الشماليين والمؤسسات المالية الدولية.

وهل نحن بحاجة الى أن نذكر بأن الدول الافريقية، على الرغم من خطورة الأزمة الاقتصادية التي تواجهها، تقوم جريئة، مثل بلدان الشرق، من أجل تحرير اقتصاداتها وإضفاء الديمقراطية على أنظمتها السياسية؟

وفي حين نشعر بالسرور بتعبئة الموارد لمواكبة الإصلاح في بلدان الشرق، يجب أن نشجب الافتقار الى جهد مماثل لمصلحة البلدان الافريقية التي في حالة انتقال أيضا. إن خطط التكيف الهيكلي هي الحل البديل الوحيد المقترح عليها. ولأن هذه الخطط تصبح باهظة الكلفة ومن الصعب تحملها على نحو متزايد ينبغي لشركائنا إيلاء المزيد من الاهتمام لتكاليفها الاجتماعية حتى لا تنهار دعائم دولنا الفتية الهشة فعلا.

وإن المؤتمر الدولي المعني بالتنمية الافريقية الذي عقد مؤخرا بطوكيو، سيتيح لنا فرصة لاسترعاء انتباه المجتمع الدولي الى العسر الذي تعاني القارة الافريقية منه.

وإن فشل برنامج عمل الأمم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا في التسعينات يبرز إذا لزم الأمر، الحاجة الملحة الى ايجاد مجموعة من التدابير المتسقة من أجل حفز الانتعاش في تلك القارة، بما في ذلك بصفة خاصة تخفيف المديونية وتعزيز الموارد البشرية ونقل التكنولوجيا ودعم تنويع الانتاج وتحسين شروط وصول منتجاتنا الى الأسواق الدولية.

ويجب أن نمعن الفكر في أمر إنشاء صندوق لتمويل التنمية الافريقية. إن مقتضيات التضامن الدولي لا تتفق مع التقسيم على أساس اعتبارات عرقية أو جغرافية. لذلك لا يصح أن نترك البلدان الافريقية تحت رحمة قوى السوق التي تفقدها المضاربات شرعيتها تماما. لذلك يتوجب على المجتمع الدولي أن يقوم بإنشاء نظام عالمي جديد أكثر شرعية يتمشى مع الاحترام الكامل للقانون والعدالة.

والمشاركة العالمية من أجل التنمية المستدامة المكرسة في ريو دي جانيرو تستجيب لهذا الطموح. ففي حين نشعر بالسرور بإنشاء اللجنة المعنية بالتنمية المستدامة، فإنه لم يتم حتى الآن توفير الموارد اللازمة لتمويل جدول أعمال القرن ٢١.

وفي الميدان الاجتماعي، إن الأنشطة المبذولة في منظومة الأمم المتحدة كلها لمكافحة وباء الإيدز وقمع الاتجار غير المشروع في العقاقير المخدرة والمؤثرات العقلية تستحق الأولوية العالية في جدول أعمال منظمتنا.

وينبغي إيلاء أهمية مماثلة لدمج المرأة في عملية التنمية وحماية فئات المجتمع الضعيفة.

إن المؤتمر الدولي المعني بالسكان والتنمية

المزمع عقده في القاهرة في عام ١٩٩٤، والقمة العالمية للتنمية الاجتماعية المقرر عقدها في عام ١٩٩٥ في كوبنهاغن، والمؤتمر العالمي الرابع للمرأة الذي سيعقد أيضا في عام ١٩٩٥ في بيجين ستتيح فرصا لاستعراض جميع هذه المسائل على أرفع مستوى. وهذه اللقاءات ستتيح لنا تحسين فهمنا لهذه المشاكل من أجل دمجها بشكل أفضل في سياستنا الإنمائية.

إن ضمان السلم والأمن الدوليين وتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية لأعضاء الأمم المتحدة هما المهمتان اللتان تدعى الأمم المتحدة الى إنجازهما منذ إنشائها. والتغييرات الناشئة عن انتهاء التناحر بين الشرق والغرب قد هيأت ظروفا أكثر مؤاتاة لتحقيق هذين الهدفين. لذلك ينبغي لمنظمتنا أن تعيد النظر في هياكلها وأساليب عملها بغية زيادة فعاليتها، والاستجابة على نحو أفضل لتوقعات المجتمع الدولي المتزايدة.

وعملية إعادة الهيكلة الجارية حاليا هي بالطبع جزء من هذا الاتجاه. ونشعر بالسرور بتوفر الروح التوافقية السائدة في السعي الى إيجاد حلول لهذه المشكلة - وهي مشكلة أصبحت معقدة وشائكة من جراء الحاجة الى التوفيق بين الحاجة الى الفعالية وأهمية إضفاء الطابع الديمقراطي التي يمكن لها وحدها أن تحمي تعددية النهج التي ترتكز عليها عالمية منظمتنا.

تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد خرازي (جمهورية إيران الإسلامية).

وفي هذا الصدد، لا ينبغي أن يقتصر إصلاح مجلس الأمن على مجرد توسيع تشكيله. بل ينبغي قبل كل شيء أن يجعل من الممكن إحياء الروح الكامنة وراء قرار تخويل أعضاء المجلس سلطات واسعة في شأن صون السلم والأمن الدوليين. وهذه السلطات ينبغي لذلك أن تمارس لمصلحة الجميع، وليس على أساس اعتبارات أخرى.

وينبغي للجمعية العامة، على أساس التوجه ذاته، أن تظل محفلا عالميا يجري فيه التعبير عن مواقف الدول والتوفيق بينها. لذلك نؤيد أن تكون الأمانة العامة قوية وأن تتوفر لديها الهياكل الكافية والموظفون ذوو التأهيل العالمي، لتعبر عن تنوع ورفعة شعوب الأمم المتحدة. وهذا يعني أن عملية إعادة الهيكلة الجارية في المنظومة كلها وداخل منظمتنا ينبغي أن تكون متمشية مع روح الميثاق.

إن البشرية طالما راودها الحلم الطوباوي بعالم فيه لا يكون الإنسان خطرا على أخيه الإنسان، ويسوده السلم والعدالة والإنصاف. وإن السرعة المفاجئة للتاريخ في نهاية هذا القرن تعطي هذا الأمل الطوباوي دفعة تعزز تصورنا المشترك للحاجة الى إنشاء نظام عالمي جديد أكثر اتحادا. إن هذا "الوعد التاريخي" الآخذ في التبلور سيكون تعبيرا عن تلاقي إرادتنا لتحرير البشرية من تبعات الماضي التي نأمل أن تذهب بلا رجعة. إن الضمير العالمي لا يمكنه أن يطبق أهوال الحروب والانتهاكات الصارخة لحقوق الانسان، كما لا ينبغي أن يطبق، في فجر الألف عام الثالثة، استمرار الفقر والمعاناة اللذين يدوسان بالأقدام القيم الجوهرية لإنسانيتنا المشتركة.

وبالتالي يجب على الأمم المتحدة أن تواجه تحدي التجديد من أجل أن تؤدي أداء كاملا دورها الرئيسي في بناء عالم يتفق مع المثل العليا لآبائها المؤسسين. وفي التحليل النهائي إن التاريخ يحكم علينا بأن نكون متفائلين - في خضم العنف ألا يحافظ الإنسان على حلمه الطوباوي بالسلم؟

السيد كوهبيلا (ليسوتو) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): بالنيابة عن وفد ليسوتو وبالأصالة عن نفسي، أود أن أهنئ السفير إنسانالي بمناسبة انتخابه لرئاسة الجمعية العامة في دورتها الثامنة والأربعين. إن انتخابه إشادة، هو أهل لها، بصفاته الشخصية العظيمة وأيضا بالدور النشيط الذي تلعبه جمهورية غيانا في الأمم المتحدة وفي الشؤون العالمية. كما إننا مدينون للتفاني وللأسلوب الفعال اللذين أدار بهما سلفه صاحب السعادة ستويان غانيف ممثل جمهورية بلغاريا، مداولات هذه الهيئة الرفيعة خلال الدورة السابعة والأربعين للجمعية العامة.

اسمحوا لي أيضا بأن أعرب عن تهانينا لإبن افريقيا الموقر، سعادة السيد بطرس بطرس غالي، الأمين العام للأمم المتحدة، الذي لا تزال جهوده العالمية الدؤوبة من أجل السلام مصدر إلهام لنا جميعا. ووفد بلادي يود أن يؤكد مجددا استعداده لمواصلة التعاون معه بكل طريقة من شأنها تعزيز التعاون والتفاهم الدوليين، اتفاقا مع ميثاق منظمتنا.

نيابة عن وفد بلادي، اسمحوا لي أيضا بأن أعرب - شأني شأن متكلمين آخرين سابقين - عن التعازي القلبية لجمهورية الهند حكومة وشعبا بمناسبة فقد الأرواح المأساوي الكبير نتيجة الزلزال الذي وقع مؤخرا في ذلك البلد.

منذ عام ١٩٤٥ زادت عضوية الأمم المتحدة زيادة كبيرة، الأمر الذي يقوي الإيمان بعالمية هذه

المنظمة ويدل على حكمة الآباء المؤسسين. واليوم، نرحب بالأعضاء الجدد في أمم متحدة تتناسب قوتها العددية مع نطاق رؤيتها المتسع وعمق التزامها بالمسائل العالمية وقدرة عملياتها في جميع أنحاء العالم، وتدفعنا جميعا - أكثر من أي وقت مضى - إلى تعزيزها أكثر فأكثر. ونتطلع أيضا إلى الترحيب بعودة جمهورية جنوب افريقيا حرة ديمقراطية غير عرقية إلى حظيرتنا في المستقبل القريب جدا.

بظهور النظام العالمي الجديد. نحن اليوم أمام فرصة متاحة لتحقيق رؤية سلام عالمي كانت مصدر إلهام لميثاق الأمم المتحدة في عام ١٩٤٥. وإن التصور الأصلي للسلام، كما ورد في الميثاق عام ١٩٤٥، يبدو قريب التحقيق ببزوغ ذلك النظام العالمي الجديد.

إن الجهود الجديرة بالثناء التي يبذلها الأمين العام نحو تعزيز السلم والأمن الدوليين ودعم التعايش السلمي بين الدول توشك أن تسفر عن نتائج. وفي أعقاب الفترة التي اتسمت بعلاقات مواجهة دولية بين الكتلتين العسكريتين للشرق والغرب، نجد حولنا اليوم اعترافا متزايدا بين الدول بالحاجة إلى تسوية المشاكل الدولية والإقليمية بالوسائل السلمية، أي عن طريق التفاوض والحوار. وهذه التطورات كلها تبشر بتحقيق المقاصد والأهداف التي وضعناها لأنفسنا في سان فرانسيسكو عام ١٩٤٥.

ومع هذا، فإن التطورات الأخيرة تواصل اختبار قدرة منظمتنا على جعل مبادرة عام ١٩٤٥ حقيقة واقعة. لقد برزت تحديات جديدة لا تزال تواجهنا. وهي رغم كونها مختلفة من حيث الطبيعة والمحتوى عن تلك التي كانت في الماضي، فإنها ليست أقل أهمية في آثارها ومداها ونفوذها على السلم ومستقبل البشرية.

إن بداية العقد الأخير هذا من القرن حملت معها الأمل في سلم واستقرار دوليين. لقد انتشل المجتمع العالمي نفسه من خنادق الحرب الباردة متعهدا ببناء نظام عالمي جديد للبشرية يقوم بشكل راسخ على الشرعية والتعاون واحترام حقوق الإنسان وكرامته. إن الاتجاهات نحو المواجهة المتبقية جرى قمعها بطريقة جماعية أيضا بواسطة العمل العالمي الموحد في الخليج.

إن نشوة الفرح بعالم يعمه السلام أخيرا لم تكن، للأسف، شاملة. فمن أنغولا إلى الصومال إلى البوسنة والهرسك، وأخيرا في المجابهة السياسية في الاتحاد الروسي، نشهد عالما تنتابه من جديد نزاعات تولدها تركات الماضي. وإن تدمير ووحشية الحروب الداخلية تهدد بتمزيق النسيج الذي تقوم عليه المدنية.

إن الهيئة العالمية، وهي على عتبة الاحتفال باليوبيل الذهبي للميثاق، يجب أن تعترف بالحاجة إلى مزيد من الموارد وإلى اقتسام أكثر توازنا للأعباء بين الدول الأعضاء بغية تعزيز قدرة الأمم المتحدة على الوفاء بشكل فعال بالتزاماتها الخاصة بصنع السلام وحفظ السلام. ويجب أن تواصل بشكل أكثر تصميما تحقيق أهداف الميثاق، وكلها تقضي بأن تحقيق السلم والتنمية تطلع مشروع للشعوب جميعا.

لقد تكلمنا في الماضي عن الحاجة الماسة إلى دمقرطة وإعادة هيكلة الأمم المتحدة. وفي هذا الشأن نلاحظ الجهود الجديرة بالثناء التي يبذلها الأمين العام لتعزيز هياكل أجهزة المنظمة الأخرى في إطار "خطة للسلام" وعن طريق اللجان الإقليمية.

في أعقاب الحرب الباردة، وفي وقت تعاد فيه صياغة العلاقات الدولية، من المهم أن يعاد استعراض وتصحيح الاختلالات الكامنة في منظومة الأمم المتحدة الحالية. وهذا الإجراء ينبغي أن تراعى فيه مبادئ لا مركزية الموارد والتمثيل الجغرافي المنصف في أجهزة صنع القرار الخاصة بالهيئة العالمية. إن الأمم المتحدة - كبرلمان عالمي - يجب أن تنعكس في هياكلها نفس القيم الديمقراطية التي تدعو إليها قيم الإنصاف، والشفافية والتمثيل المنصف، وذلك بغية تحقيق مبدأ المساواة بين الدول.

إن الحاجة إلى الدمقرطة تمتد، بشكل خاص، إلى مجلس الأمن. إن القارة الافريقية تمثل نحو ثلث عضوية الأمم المتحدة. وبروح إظهار التنوع الإقليمي لمنظمتنا، يجب أن ننظر بشكل إيجابي في مصلحة افريقيا في أن يخصص لها مقعدان دائمان على الأقل في مجلس الأمن وعدد أكبر من المقاعد غير الدائمة.

إن العالم لم يحظ من قبل في تاريخ الأمم المتحدة بفرصة لتحقيق السلام أكبر من الفرصة المتاحة اليوم. وتحدي هذه الفرصة يتطلب منا أن نمارس العلاقات الدولية ببصيرة وواقعية من يعترف بأن العالم كان في الماضي على مشارف الهاوية.

إن بعثات الأمم المتحدة العالمية لحفظ السلام بشير أمل ومصدر تطلع لمجتمعات محبة للسلام في جميع أنحاء العالم تخربها الحرب والنزاعات، وفي كثير من الأحيان ليس أمامها من ملجأ تلجأ إليه. لكن حتى في هذه الأوقات العصيبة، لا تزال هناك فرصة كبيرة، ربما تكون أكبر من أي فرصة شهدها مجتمع الأمم العالمي منذ تأسيس هذه المنظمة لإقامة وصيانة سلام عالمي.

وبصرف النظر عن المبادرة الإيجابية التي اتخذتها الدول النووية الكبرى منذ نهاية الحرب الباردة، لا تزال هناك حاجة إلى إقامة رابطة وثيقة بين نزع السلاح والسلم الدولي في السنوات المقبلة. هذه هي الصيغة المثالية للوفاء بتطلعات البشرية من أجل حياة خالية من تهديد الحرب. ولكي يكون نزع السلاح فعالا لبلوغ هذه الغاية، يجب أن يكون شاملا وأن يتضمن جميع أنواع الأسلحة بما في ذلك الأسلحة التقليدية.

كما نسلم بأن تخفيض النفقات العسكرية على المستوى العالمي بوسعه أن يمكن العالم من إعادة توجيه موارده لتحقيق التنمية والتصدي للتحدي المتمثل في عكس مسار التدهور البيئي لكوكبنا ونحن على مشارف القرن الحادي والعشرين.

لقد تعلقت آمال العالم في العام الماضي بمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية. وقد فتح مؤتمر قمة الأرض آفاقا جديدة بالنسبة لمعالجة أزمتي البيئة والتنمية العالميتين. ولئن كان المؤتمر لم يحسم كل هذه المشكلات، فإنه نجح على الأقل في بناء نسبة كبيرة من حسن النية من أجل إقامة المشاركة الاقتصادية العالمية ذات الأهمية الحيوية في معالجة كثير من المشاكل البيئية التي اعترفت بها عملية مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، بل وسلطت الضوء عليها.

بعد مضي أكثر من عام على مؤتمر ريو، كان إنشاء لجنة رفيعة المستوى معنية بالتنمية المستدامة أهم التطورات الملموسة التي أعقبت المؤتمر حتى الآن. وما زال يتعين أن تقترن أغلبية التعهدات التي قطعتها حكومات العالم على نفسها بأفعال حقيقية. وإن الاتجاهات العالمية التي تنحو إلى خفض ميزانيات المعونة من جانب البلدان المتقدمة وتكثيف الضغط التجاري والسياسي على تقديم المساعدات ليتناقض تناقضا حادا مع الالتزامات التي قطعتها تلك البلدان على نفسها في ريو للوصول إلى الرقم الذي استهدفته الأمم المتحدة وهو ٧ في المائة من إجمالي الناتج القومي كمساعدة للبلدان النامية حتى تنتقل إلى التنمية المستدامة.

وهناك مصدر آخر لخيبة الأمل يتمثل في استمرار التردي في المساهمات الطوعية المقدمة لأنشطة الأمم المتحدة التشغيلية. ومنظومة الأمم المتحدة لها دور أساسي عليها أن تضطلع به لتوجيه المساعدة للبلدان النامية، مستفيدة من مزاياها النسبية من حيث الحياد والتواجد الميداني الواسع النطاق وسرعتها في الاستجابة.

مازالت أقل البلدان نموا تعاني من تدهور حالتها الاقتصادية والاجتماعية نظرا للقيود الشديدة والمعوقات المفروضة على هياكلها والتي تؤدي إلى خفض قدراتها على التغلب على الآثار السلبية الناجمة عن العوامل الخارجية. ويبعث الجمود الذي أصاب المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف التي تجرى في إطار الاتفاق العام للتعريفات الجمركية والتجارة (الغات) على قلق البلدان النامية الشديد. وسيؤدي المزيد من التأخير في تحقيق مفاوضات ناجحة ومتوازنة وشاملة في إطار (الغات) إلى أن يصبح مبدأ التجارة، وهو محرك النمو والتنمية، مجرد وهم، وتعرقل هذه المشكلات الاقتصادية الهيكلية الأساسية، المصحوبة بالتعرض للكوارث الطبيعية على نحو خطير، الجهود التي تبذلها تلك البلدان من أجل تحقيق نمو اقتصادي مجد.

وكان الجفاف الأخير الذي أصاب بلدان شرقي وجنوبي افريقيا أسوأ أنواع الجفاف التي حدثت على الإطلاق. وفي ليسوتو، كان على الحكومة أن تعلن حالة الطوارئ لاستمرار الجفاف وأن تمد توفير تدابير الإغاثة من الجفاف لعام آخر، في حزيران/يونيه ١٩٩٤. ونود أن نعرب عن امتناننا للأمين العام وفريقه لجهودهما في عقد مؤتمر للمانحين في جنيف في العام الماضي، بالاشتراك مع المجموعة الانمائية للجنوب الافريقي. للتصدي لمشكلة الجفاف. ونود أن نشكر أيضا المجتمع الدولي لما أبداه من تضامن مع منطقتنا في وقت الحاجة الماسة.

وترحب مملكة ليسوتو بتقرير الأمين العام المعنون "خطة للسلام" (A/47/277). فهذه الوثيقة تتضمن توصيات بعيدة المرمى بشأن حفظ السلام وبناء وصنع السلم. إلا أن تنفيذ هذه التوصيات سيقصر عن بلوغ النتائج المرجوة بشكل كامل إذا لم يستكمل بالجهود الموجهة إلى وقف المزيد من التردي في أحوال الشعوب الاقتصادية والاجتماعية وعكس مسار ذلك التردي. وعلى هذا الأساس يقدم وفدي تأييده الكامل لقرار الجمعية العامة ١٨١/٤٧ المتعلق "بخطة للتنمية". ونحن على أهبة الاستعداد للمشاركة في مناقشة بناءة حول تقرير الأمين العام الأولي حول "خطة للتنمية".

إن العالم يواجه اليوم تغيرات عميقة تذكيها رغبة الشعوب في جميع أنحاء العالم في احترام حقوق الإنسان الأساسية والديمقراطية والمسؤولية العامة والحكم الرشيد. وتعتنق الحكومة المنتخبة ديمقراطيا لمملكة ليسوتو فكرة ومفهوم المصالحة الوطنية اللتين تاق لهما شعب ليسوتو لزمن طويل. كما شرعت الحكومة في حملة نشطة لغرس ثقافة الديمقراطية وتغذيتها واحترام حقوق الإنسان الأساسية والمشاركة

الشعبية، التي ستترك بدورها أثرها على عملية التعبئة الاجتماعية لتحقيق التنمية وبناء المؤسسات الديمقراطية والاستقرار السياسي والرفاهية الوطنية.

وتنظر الحكومة الجديدة إلى انتخابات عام ١٩٩٣ والولاية الشعبية الساحقة التي حصلت عليها من أجل توجيه شؤون الأمة، على أنها فرصة ذهبية تعطي قوة دفع جديدة، للتصدي للمشاكل الوطنية الملحة كالفقر والجهل والمرض. لذلك نود أن نتوجه بنداء خاص لمجتمع المانحين لتقديم المساعدة لجهودنا في هذا المضمار، نظرا لاعتقادنا الراسخ بأن الديمقراطية والتنمية مكملان لبعضهما.

وبالنيابة عن حكومة وشعب ليسوتو المحب للسلام، أود أن أعرب عن الامتنان للدعم والمساعدة المتسمين بالسخاء والسرعة اللذين تلقيناهما من المجتمع الدولي لاعادتنا إلى الحكم المدني الديمقراطي بنجاح.

إن الحالة في جنوب افريقيا، تبعث دوما على قلق ليسوتو، لأن جنوب افريقيا هي الجار الوحيد المباشر لنا. وعلى الرغم من قلقنا إزاء استمرار تصاعد العنف وتعاظم تصميم العناصر اليمينية على إحداث التخريب في جنوب افريقيا، ما زلنا نستمد الشجاعة مما تحقق عن طريق المفاوضات في ذلك البلد. ونحن نشيد على وجه الخصوص، بالاتفاق الذي تم التوصل إليه بين الأطراف المتفاوضة حول تحديد نهاية نيسان/ابريل ١٩٩٤ كموعد لإجراء أول انتخابات ديمقراطية علاوة على إنشاء المجلس التنفيذي الانتقالي للاشراف على الترتيبات الانتقالية التي تسبق الانتخابات. وبينما نقر بالدعوة إلى رفع الجزاءات الاقتصادية عن جنوب افريقيا ونؤيد تلك الدعوة، فإننا نحث الأمم المتحدة على تعزيز فريق الأمم المتحدة للرصد في جنوب افريقيا - لكي نعطي مغزى أكثر فعالية لتقرير الأمين العام "خطة للسلام" ورسالته المحورية وهي الدبلوماسية الوقائية وصنع السلم وحفظ السلام.

ويراودنا أمل عزيز في ألا تضيع الدروس المستفادة من انتقال مملكة ليسوتو السلمي إلى الديمقراطية عند مواطني جنوب افريقيا، الذين تبدو فرصتهم في انتخاب حكومة من اختيارهم لأول مرة في متناول أيديهم.

إن شعب أنغولا، وهو بلد شقيق آخر في المنطقة دون الإقليمية، مازالت منظمة يونيتا تحرمه من التمتع بالسلام. إننا ندين منظمة يونيتا لتصعيدها الأعمال العسكرية ولاقترافها المذابح ضد المدنيين الأبرياء وتدمير البنية الأساسية في أنغولا. إننا نقدر جهود الأمين العام، ونحيط علما بقرار مجلس الأمن ٨٥١ (١٩٩٣) الذي يفرض عددا من الجزاءات بهدف الحد من قدرة يونيتا على مواصلة جهودها الحربية.

ونود أيضا أن نشيد بقرار الأمم المتحدة الاعتراف بحكومة أنغولا وإقامة اتصالات دبلوماسية معها، علاوة على المبادرات الإيجابية اللاحقة المتخذة من جانب الولايات المتحدة من أجل إحلال السلم في أنغولا.

تتمتع موزامبيق حاليا بسلم نسبي. إن اتفاق السلم العام الموقع في روما قائم، وما زالت الأطراف كلها تمارس ضبط النفس. ونحن نناشد الأطراف المعنية أن تتخذ اتفاقات السلم دون إبطاء، وأن تتعاون تعاونا كاملا مع الممثل الخاص للأمين العام، بما في ذلك تنفيذ ولاية عملية الأمم المتحدة في موزامبيق في الوقت المناسب.

وفي ليبريا، نشعر بالتفاؤل لأن التعاون بين بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في ليبريا، وفريق المراقبين العسكريين التابع للاتحاد الاقتصادي لدول غربي افريقيا، بالإضافة الى اتفاق السلم الموقع عليه في كوتونو في تموز/يوليه ١٩٩٣، سيؤديان الى إحلال سلم دائم، وأن الفصائل المتحاربة ستوقف القتال وتتفق على ترتيب انتقالي يقود البلد الى انتخابات ديمقراطية.

أخيرا وليس آخرا، إنه لمما يثلج الصدر أن نرى أملا حقيقيا للتوصل الى حل لواحد من أكثر الصراعات الدموية، المثيرة للعواطف، والمستعصية، على الحل في عصرنا، وهو الصراع في الشرق الأوسط. إن التوقيع على اتفاق السلم بين دولة اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية في الشهر الماضي يعتبر انتصارا لحسن الإدراك وفعالية الوسائل السلمية في حسم المنازعات بين الدول. وتتمثل ميزة هذا الإنجاز المتبادل في أنه يضع التعايش محل اختبار واقعي وليس مجرد تبادل عبارات بلاغية.

بيد أنه ليس في ذلك ما ينبغي أن يصرف نظر العالم عن إعادة التأكيد على حق الشعب الفلسطيني في أن تكون له دولة وفقا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

وخلال المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان الذي عقد في حزيران/يونيه من هذا العام، التقى العالم برمته في

فيينا لمناقشة قضايا حقوق الإنسان. وعلى الرغم من أن ذلك المؤتمر العالمي قد فاض بتفسيرات متنوعة عن حقوق الإنسان، فإنه استطاع أن يحرز قدرا كبيرا من التقدم. ويعتقد وفد بلدي أنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يعيد تكريس نفسه لإعلان وبرنامج عمل فيينا، باعتبارهما يمثلان الوثيقة الأساسية في التنفيذ الفعال لصكوك حقوق الإنسان القائمة، وأن يلتزم بالمبادئ المجسدة في ميثاق الأمم المتحدة وفي الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

ختاما، يود وفد بلدي أن يؤكد مرة أخرى أنه يبقى علينا أن نتضافر ونبذل كل جهد بعزم وتصميم في كل مجالات المسعى الإنساني من أجل ضمان بقاء الأجيال الحالية والأجيال المقبلة. ولتبق هذه المنظمة شعلة للأمل ومنارة للإلهام لكل بني البشر. إن عالمنا - بكل ما فيه من اختلافات وتنوع - عالم يتسم بالتكافل والمصير الواحد الذي لا ينفصم. فلنجدد تصميمنا على أن نواصل حتى النهاية انتهاج المقاصد والمبادئ السامية لميثاق منظمتنا.

السيد تاؤو (جمهورية مولدوفا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أبدأ كلمتي بضم صوتي الى أصوات المتكلمين الذين سبقوني في الإعراب عن التهنئة الحارة للسيد صمويل إنسانالي بمناسبة انتخابه رئيسا للدورة الثامنة والأربعين للجمعية العامة، متمنيا له النجاح في أدائه لهذه المهمة ذات المسؤولية العالية. وفي الوقت نفسه أتوجه بخالص الشكر للسيد ستويان غانيف على الطريقة الكفؤة التي أدار بها أعمال هذا المحفل العظيم خلال فترة رئاسته.

كما يسرني غاية السرور أن أعرب عن امتناني للأمين العام السيد بطرس بطرس غالي، لما يبذله من جهود لا تكل من أجل تحسين كفاءة الأمم المتحدة.

وأغتنم هذه الفرصة لأنقل خالص تهانينا القلبية للجمهورية التشيكية، وجمهورية السلوفاك، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، واريتريا واندورا، وموناكو بمناسبة انضمامها الى الأمم المتحدة.

لقد أدت التطورات السياسية التي حدثت مؤخرا في عدد من الدول وعلى الصعيد الدولي الى إنهاء الحرب الباردة، وتدني خطر اندلاع كارثة نووية، وحدوث بعض التغيرات الإيجابية الأخرى. إلا أننا اضطررنا مع الأسف لأن نلاحظ في نفس الوقت نشوء بعض الظواهر السلبية كالصراعات الإقليمية المشؤومة والصراعات بين الطوائف. إن نهاية القرن الحالي تعطي صورة رهيبة للعالم. فهناك بلدان وشعوب مزقتها الحروب الوحشية فيما بين الأشقاء، ومدن وقرى اشتعلت فيها النيران، وآلاف من المشردين واللاجئين، وضحايا أبرياء، ونساء وأطفال تفيض عيونهم بالدموع.

ونجم عن المشاكل الخطيرة والمعقدة لعصرنا هذا، مثل المشاكل التي تضرب بجذورها في منازعات تاريخية أو بسبب الحدود، أو منازعات لها أصول إثنية ودينية، وسياسية واقتصادية، واجتماعية وروحية، نشوء صراعات شتى ذات عواقب وخيمة. وقد تؤدي هذه المشاكل الى اندلاع مجابهات عنيفة جديدة في أوروبا يمكن أن تعرض للخطر السلم والأمن الدوليين. وفي ظل هذه الظروف التي لا جدال في خطورتها، نجد أن هناك دورا حاسما للأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى - مثل مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا، ومنظمة حلف شمال الأطلسي، واتحاد أوروبا الغربية والجماعة الاقتصادية الأوروبية. ويتمثل هذا الدور في العمل على وقف تلك التطورات غير المؤاتية، وذلك بالتوصل الى تسوية سلمية للصراعات، مما يؤدي الى توطيد السلم والاستقرار والأمن على الصعيد الدولي.

وفي الوقت الذي نقدر فيه الجهود الأوروبية الرامية الى إيجاد استجابة ملائمة للتحديات الجديدة للأمن والاستقرار على الصعيدين العالمي والإقليمي، نرى أن دور الأمم المتحدة في هذا الصدد لا يزال حاسما. وبغية مواجهة هذه الحتميات الجديدة، يتعين أن تمر الأمم المتحدة بعملية إعادة تنظيم عميقة وعملية إعادة تقييم متأنية لمواردها. ويمثل تقرير الأمين العام "خطة للسلام" نقطة مرجعية في تاريخ الأمم المتحدة الحديث، ونقطة انطلاق لإحداث هذه التغيرات الضرورية. ونحن نرحب بمواصلة المناقشات الجارية حول هذه المسألة وبتوسيع نطاقها.

إن اندلاع الصراعات الإقليمية في الآونة الأخيرة، وخصوصا نزاع يوغوسلافيا، يكشف عن وجود بعض أوجه القصور في الآليات الدولية التي تتناول قضايا السلم والأمن، ويدل على وجود حاجة ملحة الى تحسين هذه الآليات.

تؤيد جمهورية مولدوفا الإصلاحات التي بدئت في إطار المنظمة وتثق بقدرة المنظمة على التكيف مع المناخ السياسي الجديد.

إن تعيين وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية يعزز هذه الثقة. وفي رأينا ينبغي أن يتضمن برنامج الإصلاحات الأولويات الثلاث التالية: إعادة هيكلة الأمانة العامة، وترشيد عمل اللجان الرئيسية وآليات عملها، وتعزيز دور الأمين العام في علاقاته مع الهيئات

الفرعية والوكالات المتخصصة.

أود أن أوضح أن وفد بلادي يتابع باهتمام كبير المناقشات بشأن بند جدول الأعمال المعنون "مسألة التمثيل العادل في عضوية مجلس الأمن وزيادة هذه العضوية". ونرى أن زيادة عضوية المجلس بغية ضمان التمثيل الأوسع من شأنها أن تتفق مع التغيرات الرئيسية التي حدثت مؤخرا في الساحة الدولية وأن تعكس على قدر أكبر المستوى الحالي لتحقيق الديمقراطية في العلاقات الدولية. وفي نفس الوقت نشارك في الرأي بأن أية تغيرات ينبغي أن تبقي وتزيد فعالية هذا الجهاز الحيوي التابع للأمم المتحدة، مع مراعاة زيادة إمكانية اللجوء الى الإسهامات الجديرة بالملاحظة من جانب الدول الرئيسية.

لقد انقضى أكثر من عامين منذ أعلنت جمهورية مولدوفا استقلالها. وطموحنا الى أن نصبح دولة ديمقراطية تأخذ باقتصاد السوق طموح ثابت على الرغم من صعوبات مرحلة الانتقال. وقد اتخذ بلدنا الخطوات الأولى في هذا الاتجاه وسار على نحو لا رجعة فيه على الطريق صوب الديمقراطية. ويتجلى هذا الاختيار المصمم في مساعينا من أجل الانضمام الى التعاون الدولي الذي يشكل احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية جزءا لا يتجزأ منه.

لقد صدقت جمهورية مولدوفا على الاتفاقيات الدولية المعنية بحقوق الإنسان. وتقف الحكومة دائما الى جانب تأييد التعهد بالتزامات جديدة حتى يتكيف الإطار القانوني الداخلي للجمهورية مع المعايير الدولية.

وقد تكرر ذكر هذا الموقف المبدئي الذي تتخذه جمهورية مولدوفا من حقوق الإنسان في المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان. ولسوء الطالع فإن القوات الانفصالية في ترانسدنسترا المدعومة والمؤيدة من الخارج تشكل تحديا قويا لهذا النهج البناء. فبعد إعلان الاستقلال بوقت قصير بدأت القوات المؤيدة للأمبريالية أعمالا عدائية أدت الى خسائر فادحة من أرواح الأبرياء والى انتهاكات صارخة للحقوق الأساسية للسكان الأصليين الذين ولدوا وتربوا في مناطق يسيطر عليها الانفصاليون.

إن المزاعم التي تطلقها بعض القوى السياسية ووسائط الاتصال في الاتحاد الروسي بأن الصراع إثنى غير صحيحة على الإطلاق. والواقع أنه صراع سياسي يستهدف إعادة بناء هيكل أمبريالي. والمقصود بهذه الاتهامات التي تطلقها القوى المؤيدة للأمبريالية حمل الشعب على الاستنتاج بأن حقوق الإنسان تنتهك في جمهورية مولدوفا وبأن المجموعات الإثنية تتعرض للتمييز. وفي هذا الصدد أود أن أشير الى أن هذه الاتهامات لم تؤكدها بعثات الأمم المتحدة، وبعثات مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا، التي زارت بلادي في مناسبات عديدة.

وكانت هذه الاتهامات نفسها ذريعة تذرع بها الاتحاد الروسي لقراره بإبقاء وجود قواته المسلحة على أرض بلادي. إن الشروط المفروضة لانسحاب الجيش الروسي الرابع عشر، وهي ضرورة ضمان المركز القانوني الخاص للمناطق الشرقية من مولدوفا، محاولة للاحتفاظ بتلك المنطقة الجغرافية، بما في ذلك جمهورية مولدوفا، ضمن مجال النفوذ الروسي.

إن وجود قوات عسكرية أجنبية على أراضي جمهورية مولدوفا مصدر رئيسي للخوف والزعزعة في بلادي. وكما أوضح الأمين العام بحق في تقريره عن أعمال المنظمة أن مسألة سحب الجيش الروسي الرابع عشر تشكل عقبة كأداء رئيسية ما زالت تعترض سبيل تسوية الصراع.

وفي هذا السياق، أود أن أشكر المجموعة الاقتصادية التي دعت في مذكرتها الى الجمعية العامة الى السحب المبكر للقوات الأجنبية من مولدوفا. والواقع أن الجيش الرابع عشر لديه كميات ضخمة من العتاد العسكري ومخزونات ضخمة من الأسلحة في ترانسدنسترا يمكن بسهولة أن تستولي القوات الانفصالية عليها. وهذا ما حدث عندما تصاعدت الأعمال العدائية في عام ١٩٩٢.

وبالإضافة الى ذلك إن كثيرين من سكان المناطق الشرقية يجندون بصورة غير مشروعة في الجيش الرابع عشر. وهذا مثال آخر على التدخل الصارخ في الشؤون الداخلية لجمهورية مولدوفا وهو يمثل انتهاكا خطيرا للقانون الدولي.

وهكذا إن الزعماء الانفصاليين، بدعم أخلاقي وسياسي وسوقي من الجيش الرابع عشر لا يزالون يبذلون قصارى جهدهم لعرقلة المحادثات بشأن التسوية السياسية للصراع. وقد أدى هذا الى منع تنفيذ الاتفاق المولدوفي الروسي المؤرخ في ٢١ تموز/يوليه ١٩٩٢ بشأن مبادئ التسوية السلمية للصراع العسكري في المناطق الشرقية من جمهورية مولدوفا.

إن التسييس العالي المستوى للقوات العسكرية الأجنبية المرابطة على أرض بلادي ودعم هذه القوات للنظام المناهض للدستور في ترانسدنسترا يشكلان

تهديدا رئيسيا لاستقلال جمهورية مولدوفا وسلامتها الإقليمية وأمنها. وفي نفس الوقت يشكل وجود جيش أجنبي في مولدوفا العقبة الرئيسية التي تعترض التوصل الى تسوية سلمية للصراع في المناطق الشرقية. ولذلك نرى أن اقتراحات الاتحاد الروسي الملحة بأن تعهد الأمم المتحدة إليه بولاية لعمليات حفظ السلم في مناطق الصراع في جميع أرجاء الاتحاد السوفياتي السابق اقتراحات غير مقبولة.

إننا مقتنعون أولا بأن مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا والأمم المتحدة لم يستنفدا إمكانيات حل هذه الصراعات الإقليمية.

ثانيا، إن أحد المعايير الأساسية للاشتراك في عمليات حفظ السلم هو الحياد. ونظرا لاهتمام روسيا الواضح بهذه المناطق ولإصرارها على الاضطلاع بدور حافظ السلم من الواضح أن هذه الجهود تهدف الى مواصلة وتبرير وجودها العسكري على أراضي دول مستقلة ذات سيادة، أعضاء في الأمم المتحدة. ومن الواضح أن الهدف النهائي الذي تبغيه روسيا هو إحياء الهياكل الأمبريالية القديمة بمباركة من المجموعة الدولية.

والقبول بمرابطة الجيش الـ ١٤ في أراضي جمهورية مولدوفا سيمثل بالتأكيد سابقة بالغة الخطورة ليس لأراضي الدول الحديثة الاستقلال فحسب، بل لكل المناطق المتاخمة أيضا.

والمفاوضات التي بدأت العام الماضي بين حكومتي جمهورية مولدوفا والاتحاد الروسي بشأن تحديد شروط انسحاب الجيش الـ ١٤ لم تتوصل الى نتائج تذكر. ويحول الجانب الروسي دون تقدم المفاوضات ولا يبدي استعداده لسحب قواته العسكرية. وفي ظل هذه الظروف اقترحت بعثة مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا لدى جمهورية مولدوفا أن تشترك في هذه المفاوضات. وبينما يؤيد الطرف المولدوفي هذه المبادرة، فإن الطرف الروسي رفضها في كل مناسبة. ونلاحظ بعميق القلق أن الموقف البناء المؤيد للحل الوسط، الذي تتخذه قيادة جمهورية مولدوفا، يواجه بسياسة الأمر الواقع التي تهدف الى فصل منطقة ترانسدنسترا عن مولدوفا ووضع "حصان طروادة" في بلدي.

والأحداث الأخيرة هامة من هذا المنطلق وهي تعمق الشعوب بالقلق. فبموافقة ضمنية من السلطات في موسكو، انتخب مؤخرا الجنرال ألكسندر ليبد، قائد الجيش الـ ١٤، نائبا لمجلس السوفيات الأعلى المزعوم في "الانتخابات الجزئية" التي أجريت في منطقة ترانسدنسترا التي تطلق على نفسها اسم "جمهورية دنيستر". وهكذا أثبت الجنرال ليبد مرة أخرى سوء نيته وتجاهله التام لكل أحكام الاتفاقات التي وقع عليها الرئيسان ميرسيا سنغور وبوريس يلتسن.

وترى حكومة جمهورية مولدوفا أن الأعمال المتسمة بالتحدي والوقاحة للجنرال ليبد، المواطن الروسي وقائد الجيش الأجنبي الذي يرابط بصورة مؤقتة في أراضي بلادي، تشكل تدخلا صارخا في الشؤون الداخلية لدولة ذات سيادة. ويمثل هذا العمل محاولة جديدة لبعض القوى المحافظة في روسيا للاعتراف بحكم الأمر الواقع بجمهورية دنيستر المزعومه.

ولعله من المفيد أن نتذكر أن السلطات المزعومة في ترانسدنسترا رحبت بحماس بالإنقلاب ضد ميخائيل غورباتشوف في آب/أغسطس ١٩٩١. فضلا عن ذلك، وخلال الأحداث الأخيرة في موسكو، أرسلت قوات من منطقة ترانسدنسترا الى العاصمة الروسية للإنضمام الى الشيوعيين المتشددين في صراعهم مع الرئيس بوريس يلتسن. وجاءت المشاركة النشطة للمقاتلين الترانسدنستريين في تمرد موسكو نتيجة منطقية للروابط الوثيقة بين قيادة تيراسبول والبرلمان الروسي الرجعي الذي انتهك كل المبادئ الدولية تحت الشعار الكاذب "الدفاع عن الروس" بواسطة جمهورية دنيستر المزعومة، والذي أقام من الناحية العملية، رأس جسر في مولدوفا من أجل استعادة الامبراطورية السوفياتية.

وفي هذا السياق، أود أن أعلم المجتمع الدولي أن الحالة في منطقة الصراع لا تزال متوترة وأن من المرجح أن تصبح غير مستقرة.

لقد قبلنا جميعا بالمبدأ العام القائل بأنه لا يمكن لجيش أجنبي أن يرابط على أراضي دولة أخرى دون موافقة حكومة البلد المضيف. وأود أيضا أن أشير الى النداءات الواردة في وثائق مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا ومجلس التعاون لشمال الأطلسي التي تعلن ضرورة انسحاب الجيش الـ ١٤ على الفور انسحابا كاملا وغير مشروط. وتحليا بهذه الروح، نحث الدول الأعضاء على أن تنظر بتفهم وحسن نية الى الطلب الذي قد نتقدم به لإدراج بند جديد على جدول أعمال الجمعية العامة بشأن مسألة الانسحاب الكامل للقوات العسكرية الأجنبية من أراضي جمهورية مولدوفا.

وأرى أن بلدي الذي منع من تحقيق استقلال حقيقي ومن السعي الى اختباره الحازم للديمقراطية

والحرية، يحتاج بصورة ملحة الى نفس التضامن الجدير بالثناء الذي أعرب عنه المجتمع الدولي لدول البلطيق. ونحن نكرر الإعلان عن تأييدنا للقرار ٢١/٤٧ بشأن الانسحاب الكامل للقوات العسكرية الأجنبية من أراضي دول البلطيق، ونرحب ببالغ الارتياح بالإنجاز المشجع لشعب ليتوانيا الذي شهد أخيرا انسحاب القوات الأجنبية من أراضيه. ونرى أن العمل المتضافر للهيئات الدولية، وبخاصة مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا والأمم المتحدة، هو وحده الذي يمكنه أن يكفل السلم والأمن في منطقتنا وأن يحمي سلامة أراضي جمهورية مولدوفا واستقلالها.

وأود أن اؤكد أن حكومتي ملتزمة تمام الالتزام بأن تبذل قصارى جهدها لحماية حقوق الأقليات في جمهورية مولدوفا، وأنها مستعدة لاستقبال أية بعثة مراقبة دولية للتحقق من الحالة الحقيقية.

ويحدوني الأمل أن تساعدنا الروح الجديدة التي ظهرت في الأمم المتحدة على أن نضع، بتوافق الأراء، الحلول اللازمة للمشاكل الدولية المختلفة التي يواجهها الآن المجتمع الدولي. ووفدي على استعداد للتعاون على نحو فعال مع الدول الأعضاء الأخرى من أجل تحقيق الأهداف السامية للأمم المتحدة التي نصبوا إليها جميعا.

رفعت الجلسة الساعة ١١/٥٠